أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي

د/ بريش عبد القادر – جامعة الشلف –

مقدمة:

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وذلك لتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

وقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الإيديولوجية المهيمنة في كل فترة، ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي. إذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد. وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة، أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بوجه عام، وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار. وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح

السياسات الزراعية الليبرالية، ونتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم إتباع سياسات موجهة نحو السوق، وتم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الأقطار العربية، ورغم كل هذه الجهود فإن الأقطار العربية لم تتمكن من تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، لذلك فإن السؤال الذي نحاول الإجابة عنه، هو: ما هي أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

وهذا ما سيتم تفصيله من خلال النقاط التالية:

- السياسات الزراعية في الوطن العربي.
- مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية.
- تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.
- متطلبات النهوض بالزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي.

أولا- السياسات الزراعية في الوطن العربي:

السياسات الزراعية هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء، وتحديد أنماط الحيازة الزراعية، وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل. ويمكن تصنيف السياسات الزراعية عموما إلى خمسة أنواع من السياسات، وهي: السياسات التمويلية، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية. وتؤثر مجمل هذه السياسات في أداء التجارة الزراعية وفي مدى كفاءة أدائها وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية كما في الأسواق الدولية.

وقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الإيديولوجية

المهيمنة في كل فترة، ويمكن التمييز بين سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي، إذ تركز السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد. وتركز هذه السياسات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة. أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فيتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضارة بوجه عام. وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار. وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانينات، حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية.

ونتيجة لضعف الأداء الزراعي والتكلفة الباهظة للتدخل الحكومي والتحول العام في النماذج السياسية في المنطقة العربية ثم إتباع سياسات موجهة نحو السوق. وتم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة إلى أن شهدت نقلة نوعية في بداية التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في معظم الأقطار العربية. ورغم كل هذه الجهود فإن الأقطار العربية لم تتمكن من تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه.

ثانيا - مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية:

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في كثير من الدول العربية نظراً لما توفره من فرص عمل لشريحة كبيرة من السكان، ومنتجات تسهم في تلبية حاجات الاستهلاك الغذائية، ومن سلع ومواد أولية للعديد من الصناعات التحويلية.

إلا أنه وعلى الرغم من التحسن النسبي في أداء الصادرات الزراعية، فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية نظراً لان حجم الصادرات الزراعية يقل كثيراً عن حجم الواردات الزراعية،

حيث لم تتعد نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية 30% إلا في عام 2004.

وأدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها إلى تحقيق الدول العربية كمجموعة عجزاً في اكتفائها الذاتي من الحبوب واللحوم والزيوت والسكر، في حين أنها حققت اكتفاءاً ذاتياً في إنتاج الخضار والفواكه والبيض وفائضاً في اكتفائها الذاتي من الأسماك(1)، وتعتبر البلاد العربية من الدول الرئيسية المستوردة للغذاء في العالم، باستثناء بعض الفوائض من الأسماك والخضار والفاكهة. وللبلاد العربية حصة هامة في أسواق الحبوب الدولية، حيث تمثل واردات البلاد العربية من القمح ومشتقاته حوالي 23% من إجمالي واردات جميع دول العالم، وأكثر من 18.5% من التجارة الدولية في الحبوب الخشنة.

ويبين الشكل البياني رقم (1) تطور الفجوة الغذائية خلال السنوات 1990 – 2002:

الرسم البياني رقم (1) : الفجوة الغذائية العربية في المجموعات السلعية الرئيسية خلال الفترة: 1990 – 2002

الوحدة: مليون دولار

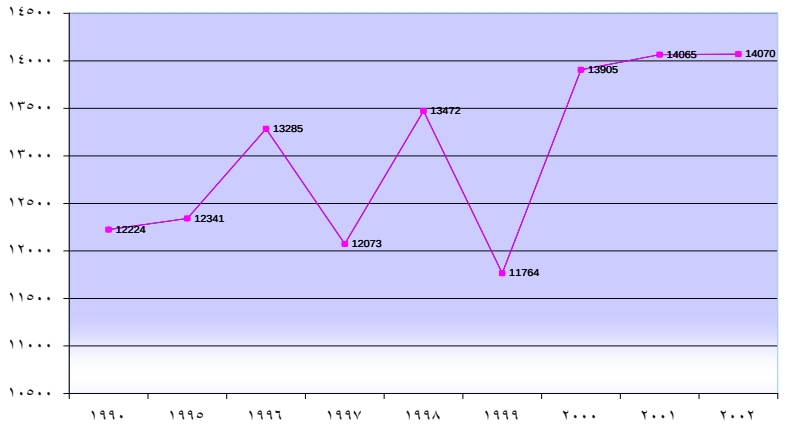

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص 57.

ومن المتوقع استمرار توسع الفجوة الغذائية بمعدل 3% سنويا لتبلغ عام 2010 ضعف ما كانت عليه في عام 1995، بسبب ضغط الظروف الطبيعية المتمثلة بندرة الموارد من الأراضي الزراعية والمياه وبطء عمليات التحديث التكنولوجي. ويظهر الرسم البياني رقم (2) هيكل الفجوة الغذائية العربية خلال عام 2002 بناء على القيمة.

شكل رقم (2): هيكل الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية لـ 2002

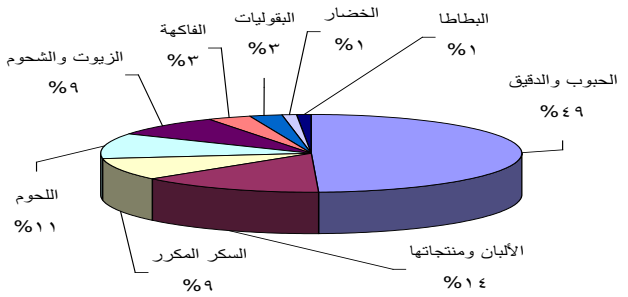

المصدر: جامعة الدول العربية، ص 277.

وازدادت الواردات الزراعية العربية خلال الفترة 1995 - 2002 بنسبة 2.8% من حوالي 24 مليار دولار إلى حوالي 29 م2ليار دولار، وفي المقابل، بلغت نسبة زيادة الصادرات الزراعية حوالي 3% خلال نفس الفترة وبلغت 7.06 مليار دولار عام 2002، حيث مثّلت حوالي ربع مجمل الواردات الزراعية.

وفي عام 2002 شهدت الصادرات الزراعية تراجعا بنسبة 3% عن العام السابق، مما يدل على بداية تأثير العوامل الدولية المتمثلة بانخفاض أسعار السلع المصدرة في الأسواق العالمية، إلى جانب القيود المفروضة على بعض الصادرات في عدد من الدول المستوردة. وشهد عام 2004 انخفضا في كميات الصادرات بالمقارنة مع عام 2003، فانخفض التصدير من لحوم الدواجن 38,8 ألف طن إلى 31،9 ألف طن، والألبان ومنتجاتها من 890 ألف طن إلى 810 ألف طن، والسكر المكرر من 494 ألف طن إلى 393 ألف طن.

ومن اللافت أن الإمارات احتلت المرتبة الرابعة بين جميع الدول العربية في التصدير الزراعي عام 2002 بسبب ازدهار حركة إعادة التصدير فيها. وذلك دليل قوي على نجاح سياستها الزراعية بدعم حركة التصدير والتسويق الزراعي، واحتلت سوريا المرتبة الأولى، وتلاها تونس، ثم المغرب والإمارات ومصر والسعودية وعمان والأردن، حيث تمثل صادرات هذا الدول حوالي 81% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية.

ثالثا- تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي:

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها البلدان العربية ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية العربية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نتناولها فيما يلي:

1 - ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية:

إن المؤشرات الاقتصادية تبين أن الإصلاحات الزراعية سواء ذات الطابع الاشتراكي أو الليبرالي لم تحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل لم يتجاوز 0.2 % سنويا. أما على مستوى الطلب على الغذاء فقد بلغ في السبعينات 4.6 % مقابل نمو الإنتاج بـ 1.8 % أما في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات فقد بلغ الطلب 6 % مقابل 2.5 % للإنتاج، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أ- سوء إدارة القطاع الزراعي:

يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون

وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها. وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه.

فعلى سبيل المثال عانت البلدان العربية التي طبقت إصلاحات زراعية ذات صبغة اشتراكية من مشاكل إدارية في مزارع الدولة والجمعيات التعاونية نتيجة للبيروقراطية والروتين الإداري. كما أنه في بعض هذه الدول، العراق على سبيل المثال، لم يسبق الإصلاح الزراعي دراسات اجتماعية واقتصادية لذلك أنعس الارتجال على الإنتاجية الزراعية.

ب- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية:

يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. فإذا ما نظرنا مثلا للجمعيات التعاونية في سوريا فإننا ندرك أنها عرفت انطلاقا سريعا، إلا أن المزارعين ابتعدوا عنها لأنها أصبحت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما أثر سلبا على الحركة التعاونية. وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدَمة على المردود الاقتصادي.

ج - عدم كفاية الاختصاصيين:

لوحظ نقص في المختصين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء

والمختصين مما عاق عمليات الصيانة وتصليح الآلات الزراعية. ومن المعروف أن غياب عامل من عوامل الإنتاج سينعكس سلبا على الكفاءة والمردودة الاقتصادية.

2- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية. كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفا يشكل ضرورة إستراتيجية، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي العربي القائم والمتفاقم، وإنما أيضا لتطوير زراعتنا اعتمادا على النفس بصورة أساسية. وقد بُذلت جهود لا يستهان بها في هذا المضمار وأُسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني إنتاجية النشاط البحثي، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن حجم الاستثمارات في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل إلى 0.5 % من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.
-

3- ضآلة الاستثمارات في القطاع الزراعي العربي:

تعد حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها. فالزراعة الحديثة، ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة. إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها: سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض الزراعي وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفاء المزراعين بتسديد القروض الممنوحة.

4- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي:

تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف. ورغم الجهود التي بُذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

5- ندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية:

تشكل الموارد المائية أحد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي. إلا أنها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات وإستراتيجيات لإدارة هذه الندرة. فالموارد المائية في المنطقة العربية تتصف:

- ندرتها من الناحيتين المطلقة (متوسط نصيب وحدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه) والنسبية (مقارنة مع باقي مناطق العالم).
- عدم ملاءمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على استغلالها الاستغلال الأمثل.
- استمرار تفاقم هذه الندرة وتزايد حدتها تحت تأثير عوامل عدة: تصاعد الضغط السكاني واستفحال التلوث وتزايد حاجات التنمية.

أمام هذه التحديات التي تفرضها ندرة المياه فقد قامت البلدان العربية برسم سياسات للري خصوصا البلدان النفطية منها لتوافر الموارد المالية الكافية. فعملت على استيراد التقانة الحديثة للمياه واستخدمت تقنيات متطورة لتوفير المياه كتحلية المياه المالحة واستخراج المياه الجوفية. ورغم كل هذه الجهود مازالت هذه السياسات الزراعية تعاني من معوقات مثل ملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، إضافة إلى ضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية. هذه العوامل مجتمعة أثرت على الإنتاج الزراعي.

6- ضعف الإنتاج الحيواني:

بذلت البلدان العربية جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية واعتمدت أسلوبين لتطويرها:

- زيادة عدد الحيوانات (توسع أفقي).

- زيادة إنتاجية الحيوان من اللحوم واللبن والصوف والبيض (توسع رأسي).

وقد أدى الأسلوب الأول إلى زيادة كمية ما بين الخمسينات والتسعينات تقدر بـ 70%، إلا أن سياسات الإنتاج الحيواني عرفت مجموعة من المعوقات حالت دون وصولها للأهداف المرجوة نذكر منها:

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي.
- تعرضها للجفاف.
- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية.

ويضاف إلى هذه المعوقات أيضا عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات في المجتمعات الرعوية وغياب نظام متجدد للتحسين الوراثي.

7- عدم ملاءمة السياسات السعرية العربية:

تهدف السياسات السعرية في البلدان العربية إلى تخفيض أسعار الأغذية الاستهلاكية وتثبيتها مع تفضيل مصلحة سكان المدن وزيادة الصادرات الغذائية وتقليل الواردات والحصول على إيرادات حكومية.
إلا أن هذه السياسات السعرية تتسم بأنها لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تستهدف فقط أسعار بعض المنتجات، وقد وُجهت إلى السياسات السعرية العربية مجموعة من الانتقادات منها:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى.
- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزراعين.
- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة.

- عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية.
- هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ضعف مردود القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

8 - إهمال البلدان العربية للصناعات الزراعية الغذائية:

تعتبر الصناعة الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان. وقد رسمت بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وسوريا سياسات للصناعات الزراعية الغذائية تتضمن قطاعات الحبوب والزيوت النباتية والألبان والسكر والحلويات والمعلبات الغذائية واللحوم والمشروبات الغازية والمياه المعدنية والتمور، وعملت الحكومات العربية على دعم هذه الصناعات الغذائية وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية ورغم ذلك فإن هذه الصناعات لم تحقق النجاح المطلوب وذلك للأسباب التالية:

- نقص الكوادر المتخصصة في الصناعات الغذائية.
- ضعف الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية خصوصا في بعض المواسم.
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة.

9 - فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها:

التسويق بمعناه الضيق يعني انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود معين، تمر السلعة بجملة من الحلقات ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في دينامكية القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم. وقد تدخلت بعض البلدان العربية في مجال تسويق السلع الزراعية بل إن تدخل الجهاز الحكومي تعاظم من خلال إنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية. إلا أن قطاع التسويق عرف مجموعة من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية.

رابعا- متطلبات النهوض بالزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي:

1- اعتماد مفهوم واقعي للأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي لا يعني إنتاج كامل احتياجات الطلب الحالي على حساب البيئة والاحتياجات المستقبلية، فالمهم هو تأمين الوصول الدائم للغذاء بالكميات والنوعيات والأسعار المناسبة، سواء عن طريق الإنتاج العالي الكفاءة، أو عن طريق الاستيراد بأفضل الأسعار. ومن هنا أهمية اعتماد مبدأ المفاضلة بين الاستخدامات لتقنين استعمالات الري. ويجب أن يكون الهدف الأساسي هو تحقيق القدرة على الإنتاج العالي الكفاءة، وأيضا القدرة على توفير الاحتياجات من الاستيراد. فعندما تعجز الموارد عن إنتاج جميع الاحتياجات، يصبح من الضروري التركيز على إنتاج محاصيل القيمة العالية لتلبية احتياجات معينة في الأسواق المحلية، كما للتصدير الذي يوفر العملات الصعبة اللازمة لاستيراد احتياجات غذائية أخرى.

2– اعتماد إستراتيجية عربية مشتركة للتنمية الزراعية المستدامة:

إن التوجه الواقعي للأمن الغذائي يتطلب تكريس إستراتيجية تكاملية عربية مشتركة تركز على تشجيع القطاع الخاص على استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لتحقيق زيادة كمية ونوعية في الإنتاج وفي التصدير في مجالين أساسيين، أولهما مجال المشاريع الكبيرة القادرة على الاستثمار في قواعد الموارد الأوسع للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي ارتكازا على علوم الزراعة الحديثة، والمجال الثاني يتمثل بالاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة لتحقيق التطوير الرأسي للزراعة العربية نظرا للظروف الموضوعية التي تحد من مجالات التوسع الأفقي للزراعة في البلاد العربية. ويتعين على الاستثمارات الخاصة الجديدة أن تواكب احتياجات الطلب المستقبلية، باستخدام مزيج من التكنولوجيا المتكيفة مع طاقات الأراضي المحدودة والموارد المائية الشحيحة، والمبادرة إلى إقامة المشاريع المتخصصة بقطاعات ما بعد الحصاد لتحسين القيمة المضافة.

وسيعتمد مستقبل الزراعة في البلاد العربية إلى حد كبير على مدى القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية، نظرا لدور التكنولوجيا المحوري على صعيد زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتقليص المخاطر، وتحقيق استدامة البيئة. وهذا الأمر في غاية الأهمية لأن البلاد العربية حاليا قادرة على استيعاب التكنولوجيا أكثر من أي وقت مضى بفضل التطور الملحوظ الذي تم تحقيقه في المستويات التعليمية.

ولا بد من وضع إستراتيجية عربية مشتركة تهدف إلى تحسين القدرات التعليمية للكفاءات والمزارعين والتدريب على الفنون الزراعية الحديثة، وتعزيز إنتاجية الزراعة من المياه المستخدمة، وتحقيق زيادة كمية ونوعية في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ومراعاة انسجام السياسات الاقتصادية مع احتياجات

التنمية الزراعية واحتياجات تحقيق التنافسية التسويقية، والتركيز على مواءمة وتطوير المواصفات والمقاييس للمنتجات الزراعية مع المعايير الدولية لتيسير التجارة العربية البينية ولتسهيل التصدير إلى الخارج. ومن المهم بشكل خاص التركيز على تحسين إدارة عمليات الري والإرشاد الزراعي.

والسياسات الزراعية المناسبة هي اليوم من أهم عوامل النجاح، بدليل ما حققته بعض دول الخليج العربية من نجاحات رغم افتقارها الشديد إلى الموارد الطبيعية الضرورية للزراعة، مثل الإمارات وعمان.

3– وضع سياسة عربية مشتركة للبحث التكنولوجي الزراعي التطبيقي:

إن المطلوب هو تغيير جذري في منهجية السياسات الاقتصادية لمراعاة الاحتياجات الخاصة للقطاع الزراعي العربي الذي تحكمه ظروف مناخية وموارد محددة، وتستدعي تكاملا عربيا يرتكز على تكنولوجيا الزراعة الحديثة التي تراعي البيئة وتحافظ على استدامة الموارد وتحقق القفزة النوعية المطلوبة في الصادرات الزراعية العربية. وذلك يتطلب الاهتمام بوضع سياسة عربية للبحث التكنولوجي الزراعي التطبيقي في مجالات كل من:

- التكنولوجيا الحيوية التي سيكون لها شأن كبير في رسم معالم الزراعة المستقبلية.
- تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، والتي لا غنى عنها اليوم لتقويم الأوضاع ولتتبعها من أجل وضع الخطط المستقبلية لتنمية الزراعة والموارد المائية.
- تكنولوجيا الجغرافية-الفيزيائية التي تعنى بالتغيرات في تركيب الأراضي.

- تطبيقات الهندسة الإيكولوجية التي تعنى باستيعاب الظواهر الطبيعية والسيطرة عليها وتوجيهها.
- تكنولوجيا مكافحة التصحر وزيادة مقاومة النبات وتكثيف زراعة الأشجار الحرجية.

4– إعادة بناء قدرات المؤسسات الزراعية:

من الضروري التركيز على إعادة بناء قدرات المؤسسات الزراعية للنشاطات الزراعية لكي تستعيد الدولة دورها في ممارسة السياسات الزراعية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدوره في الاستثمار والتجارة، وخصوصا المؤسسات المساندة للتسويق والتصدير من خلال توفير الدعم والتمويل والمساهمة بتحقيق الجودة والمواصفات. ومن المهم جدا العمل على وضع البرامج الكفوءة لتوفير القروض الصغيرة والتمويل الميسر للمشاريع الصغيرة والقطاعات الزراعية الواعدة، وتوفير تسهيلات لتأمين رساميل التشغيل والقروض الاستثمارية بفوائد ميسرة.

أما بالنسبة إلى المواصفات، فتكاد تكون اليوم المفتاح الرئيسي لدخول أسواق التصدير وتأمين السمعة الضرورية والمصداقية. ويأتي في مقدمة ذلك الشروط الصحية والصحة النباتية التي تمثل حاليا أهم العوائق التي تواجه تصدير المنتجات الزراعية العربية. ومن ناحية ثانية من الواجب تفعيل أجهزة الرقابة على سلامة الغذاء المستورد، خاصة وأن البلاد العربية مستوردة رئيسية للسلع والمنتجات الغذائية.

5- تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي:

إن التحديات الراهنة تتطلب من البلاد العربية إحداث قفزة نوعية في مجال تعاونها الزراعي لتحقيق تكامل في قواعدها

الإنتاجية وفي أسواقها، وذلك وفقا للميزة النسبية التي يتمتع بها كل بلد من البلدان العربية. ويمثل تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارا من أول عام 2005 فرصة هامة في هذا المجال، كما أنه يمثل في الوقت نفسه امتحانا لجدية الدول العربية في إزالة كافة القيود الحدودية التي تحد من انسياب التجارة والاستثمار. ومن شأن هذه المنطقة أن تتيح امتيازات هامة لتشجيع الاستثمارات الزراعية العربية البينية. فزيادة حجم السوق أمام السلع الزراعية والغذائية تساعد في إعادة توزيع وتحسين استغلال الموارد الزراعية وفق قوانين الميزة النسبية، كما ترفع من معدلات الإنتاج والجودة، وتحسن فرص تنويع الإنتاج، وتساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية، كما في كفاءة التعامل مع تحديات المنافسة الجديدة.

لكن النظر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من زاوية النظرية الاقتصادية يبقى ناقصا ومشوشا في ظل غياب السياسات الزراعية المناسبة، واستمرار المعوقات التي ما تزال تواجه المنطقة على أرض الواقع، وغياب البرامج الإنمائية الزراعية العربية المشتركة الداعمة والهادفة إلى ردم الهوّة الإنتاجية، وزيادة القدرة على تنويع الإنتاج وتطويره، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتحويل البلاد العربية من دول تنافس بعضها البعض إلى دول تتكامل في ما بينها، إسوة بالتكتلات الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال ما يلي:

- تنسيق السياسات الزراعية العربية في مجال القوانين والأنظمة التجارية والتعريفات والمواصفات والمقاييس وإجراءات النقل والعبور وأنظمة النقد، كما في مجال الأبحاث الزراعية، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات الجمركية والنماذج المعتمدة لها. ومن الأساسي العمل على تنسيق سياسات الدعم وتوجيهه إلى المجالات الحيوية، مثل

الأبحاث والتعليم و النقل والتسويق والتصدير والخدمات المتصلة.

- إلغاء الضرائب والرسوم المماثلة للتعريفات الجمركية التي من شأنها أن تعطل الفوائد المحققة من إلغاء التعريفات الجمركية.
- إزالة القيود غير الجمركية الإدارية والفنية التي تمثل عقبة أساسية تجاه حرية انسياب التجارة، ولا سيما منها القيود غير المبررة على المواصفات، والمبالغة في الشروط الصحية والأمنية والبيئية، والتأخير والعرقلة في مراكز عبور التجارة.
- التعجيل في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع والمنتجات العربية.
- تخويل المنطقة بالسلطات اللازمة لمواجهة حالات الإغراق والتمييز، وتوحيد قوانين المنافسة.
- الاستعداد لإقامة اتحاد جمركي يرسي سياسة عربية مشتركة تجاه المنافسة الأجنبية.
- منح امتيازات خاصة إلى المنتجات الزراعية والغذائية التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وعلوم الزراعة الجافة والتي تراعي البيئة وتراعي المحافظة على الموارد الطبيعية.
- تشجيع المشاريع الزراعية العربية المشتركة وتوفير التسهيلات التي يحتاجها القطاع الخاص لتعزيز استثماراته في إطار خطة وطنية للتنمية الزراعية.
- توجيه مؤسسات التمويل العربية لدعم المشاريع والتجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الزراعية والغذائية المراعية لأساليب التنمية المستدامة، وكذلك لتوفير القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج للسوق العربي.
- تشجيع القطاع الخاص على إقامة شركات عربية مشتركة للتسويق، والاستفادة من التجارة الإلكترونية في تعزيز

أواصر التجارة العربية البينية، والتعاون في توفير وتبادل المعلومات عن الأسواق العربية والأسواق الدولية.

النتائج والتوصيات:

في هذا المقال حاولنا معرفة الأسباب الكامنة وراء فشل الإصلاحات ومختلف السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وخلصنا إلى أن تطور الإصلاحات العربية مر بمراحل مختلفة من إصلاحات اشتراكية إلى إصلاحات ليبرالية. وتبين أن الأسباب الأساسية في فشل الإصلاحات ذات الطابع الاشتراكي تعود في أساسها إلى سوء الإدارة الذي تعاني منه المزارع التي تشرف عليها الدولة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية.

فلقد تفشت كل مظاهر البيروقراطية إضافة إلى مشاكل هيكلية متعلقة بعدم القدرة على استيعاب الأساليب الحديثة نتيجة لقلة المختصين. ولم تكن البلدان العربية التي انتهجت إصلاحات زراعية ذات توجه ليبرالي أحسن حالا، فلم تتمكن من تطوير وتحديث القطاع الزراعي ولا من زيادة إنتاجيته، فغالبا ما كانت الإصلاحات غير مدروسة من جميع جوانبها بل كانت في بعض الأحيان ارتجالية، وعملية الإصلاح عملية متكاملة، ففي بعض الأحيان هناك جهود جبارة لكنها تدار وتنفذ من طرف عمال لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة، ومرة يتم استيراد بذور تتمتع بخصائص وجودة عالية إلا أنها لا تتم حراثتها في الظروف المناسبة والأمثلة كثيرة. لذا ظل الإنتاج الزراعي رغم كل هذه الإصلاحات يواجه مشاكل ومعوقات كبيرة لم تستطع خطط التنمية في الستينيات والسبعينات وحتى بداية الثمانينيات حلها فاستمر اتساع الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وتم تشخيص معوقات الإصلاح الزراعي في مشاكل تتعلق بمصادر المياه والإنتاج والتسويق و البحث والإرشاد الزراعي.

وفي النهاية سنحاول تقديم بعض المقترحات للتغلب على معوقات السياسات الزراعية ووجود حلول عملية لها. إذ نقترح:

- على صعيد الإقراض الزراعي ضرورة زيادة القروض المخصصة لاقتناء التجهيزات، واتخاذ آليات لضمان تسديد القروض بالتنسيق مع تجمعات المزارعين.
- أما في مجال الري فيجب تنفيذ برامج تهدف إلى دراسة انعكاسات مياه الري وأثرها على المدى الطويل وضرورة الاستخدام الفعال لمياه الري وضرورة مراقبة مستويات المياه الجوفية منذ بداية كل مشروع لوضع الإجراءات التصحيحية قبل أن تنخفض نوعية التربة.
- أما في مجال السياسات السعرية فيجب الموازنة بين أسعار المواد الغذائية في متناول المستهلكين وأسعار تغطي تكلفة الإنتاج وتشجع المزارع على زيادة إنتاجه وتشجيع الاستثمار في الزراعة بصفة عامة.
- وفي مجال سياسات الإنتاج الحيواني، يجب أن تطور آليات للمحافظة على المراعي بل وتخصيب تربتها عن طريق الأسمدة وإلا تبقى بدائية فقط، هذا إضافة إلى إنشاء مرافق بيطرية لوقاية الحيوانات من الأمراض والأوبئة وعلاجها في حالة الأمراض.
- أما على سياسات التصنيع الغذائي فمن اللازم تعزيز هذا القطاع ليستطيع الوفاء بالاحتياجات الوطنية من السلع المصنعة ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق بنية تحتية للتموين بالمواد الأولية والتخزين.

الهوامش:

1 –منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 24.

2–محمود علاية وآخرون، الأمن الغذائي في البلدان العربية، ضمن (الأمن الغذائي العربي) منتدى الفكر العربي، عمان، 1986.

3-التقرير الاقتصادي العربي الموحد سبتمبر/ أيلول 2001.

4 - عبد القادر الطابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، ضمن (دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 13، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

5-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000.

6-خالد تحسين علي، أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك، ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1998.

7-سعيد عبد الخالق، الأمن القومي العربي من منظور اقتصادي، شؤون عربية، رقم 85، 1996.

8 - عباس فاضل السعدي، التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي وحجم فجوة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية، رقم 100، 1999.

9- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، فبراير/ شباط 1998.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2004, ص 19.

11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "The Role of Micro-Finance in Sustainable Agricultural Development"، ص1، 2004.

12- مستخلص من جامعة الدول العربية وآخرون، مصدر سابق، الجدول رقم (9/3) ص 272.

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حالة الزراعة في الأقطار العربية، تقرير النصف الثاني 2001، ديسمبر 2001، ص 123.

14- فرانكو فيشاني، الأمن الغذائي والتنمية، ورقة مقدمة في اطار المنتدى الدولي لسياسات الزراعية حول الأمن الغذائي والتنمية ، دمشق بتاريخ 29 كانون الثاني 2002.

15- فابريزيو دي فيليبس، تعديلات السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي، ورقة مقدمة في إطار المنتدى الدولي لسياسات الزراعية حول تغيرات السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي، دمشق بتاريخ 30 كانون الثاني 2003.

16- الفاوFAO،تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006.